

## السراج يحاول إغراء روسيا اقتصاديا لوقف دعمها للجيش الليبي

واضحاً على دعم روسيا الضمني لحفتر. في هذا الشأن أجرى الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي، أحد الأطراف الداعمة لقوات الجيش الليبي، محادثات مع الرئيس في مدينة سوتشي، وتبادلاً في لقائهما على هامش فعاليات المنتدى الاقتصادي الأفريقي الروسي، وجهات النظر بشأن الوضع في ليبيا، حيث توافقت الرؤى على ضرورة التوصل إلى حلول سياسية لمختلف النزاعات، من أجل استعادة الأمن والاستقرار لدول المنطقة ودحر الإرهاب على نحو يحافظ على وحدة وسيادة أراضيها.

### الحكومة الليبية المؤقتة

تدعو موسكو إلى لعب دور كبير في إنهاء الأزمة الليبية وعقد مؤتمر في سوتشي

من جانب آخر طالب وزير الخارجية في الحكومة المؤقتة عبدالهادي الحويج، في تصريحات لوسائل إعلام روسية، على هامش قمة روسيا أفريقيا في سوتشي، بأن تلعب روسيا دوراً في إنهاء الأزمة الليبية، وأن تعمل على عقد مؤتمر سوتشي لليبيا، على غرار مؤتمر سوتشي سوريا.

وأضاف وزير الخارجية في حديثه للوكالة الروسية، أن روسيا دولة كبيرة ومهمة، "وتتطلع إلى دور كبير تقدمه لإنهاء الأزمة في ليبيا".

اعتبر الرئيس الروسي بوتين أن تدخل الدول الخارجية في أزمة ليبيا عمق أزمتها وفاقم تدهور وضعها الأمني. وأكد فلاديمير بوتين أن الأحداث في ليبيا نتيجة سياسة غير مسؤولة لعدد من الدول التي حرفت قرار الأمم المتحدة، "ونحن نتابع الوضع بقلق بالغ".

ويبدو أن الإغراءات الاقتصادية للسراج اصطدمت بعدم اطمئنان روسي للوضع الأمني في طرابلس، وسال نائب وزير الخارجية الروسي ميخائيل بوغدانوف أثناء اجتماعه مع رئيس الوزراء الليبي فايز سراج عن مصير الموظفين الروس الذين يعملون في منظمة الصندوق الوطني لحماية القيم وتم احتجازهم.

ويبدو أن حفتر يحظى بنصيب الأسد من اهتمام الكرملين، حيث زار موسكو ثلاث مرات منذ عام 2016، وأبحر على متن حاملة الطائرات الروسية الأدميرال كورنيسوف عام 2017، وذلك لحضور مؤتمر جمعه بوزير الدفاع الروسي سيرجي شويغو.

ويفسر مراقبون دعم موسكو لحفتر بتخوفها من أن الفوضى في ليبيا قد تسمح بعودة "الدولة الإسلامية" المعروفة إعلامياً باسم داعش، والتي تشكل مصدر قلق أمني خطيراً.

ومنعت روسيا مجلس الأمن الدولي من إصدار بيان كان سيحث قوات خليفة حفتر على وقف تقدمها في طرابلس، مصررة على أن البيان يجب أن يحث جميع القوات في البلاد على وقف القتال. ويرى مراقبون هذه الخطوة مؤشراً

طرابلس - حاول رئيس حكومة الوفاق الليبية، فايز السراج، استغلال أعمال قمة «روسيا أفريقيا» في التقرب إلى موسكو من أجل سحب دعمها للقائد العام للجيش الليبي خليفة حفتر في حربه على الجماعات الإرهابية والمليشيات المسلحة وجذبها إلى دائرة الحياد الدبلوماسي في التعامل مع الملف الليبي.

وقدم السراج إغراءات عديدة لموسكو الداعمة لقوات الجيش الليبي في دحر الجماعات الإرهابية وإبعاد الميليشيات المسلحة من العاصمة طرابلس لإضعاف الدعم الذي يتحصل عليه حفتر.

وغازل فايز السراج في تصريحات إعلامية، على هامش مشاركته في القمة التي تحتضنها مدينة سوتشي الروسية، الرئيس الروسي ووعده بفتح باب الاستثمارات للشركات الروسية في ليبيا وحث المستثمرين الروس على القيام بعدة مشاريع في طرابلس كخطوة أولى لكسب ود روسيا التي تمر بمشاكل اقتصادية خانقة.

كما سعى السراج إلى فك الارتباط بين خليفة حفتر وفلاديمير بوتين، واستمالة روسيا إلى موقفه بعودة "الدولة الإسلامية" مشرفاً على كل الاتفاقيات الدولية التي وقعها ليبيا ومنها الاتفاق الموسع الموقع مع روسيا منذ سنة 2008، معلناً أنه سيرجي تفعيل اللجنة المشتركة بين ليبيا وروسيا لمتابعة الإجراءات والاتفاق الموقع بين البلدين.

وفيما يقر رئيس حكومة الوفاق بتلقيه دعماً أمنياً وعسكرياً من تركيا،

## النهضة تعول على سعيد للخروج من مأزق تشكيل الحكومة

محاولة لقطع الطريق على مبادرة «حكومة الرئيس» في تونس



### توصيات النهضة للرئيس الجديد

استمر فشل تشكيل حكومة بعد استكمال أربعة أشهر منذ بداية المهلة الأولى، فإن الخيار الأخير المتبقي هو أن يسل الرئيس البرلمان ويدعو إلى انتخابات تشريعية مبكرة.

ويبدو أن زعيم حركة النهضة الإسلامية، راشد الغنوشي، يسعى إلى إقناع حزب التيار الديمقراطي وحركة الشعب، بتفاصيل تشكيل الحكومة عن طريق قيس سعيد الذي يدعمه ويتوافقان معه في عدة توجهات سياسية، خاصة وأن حركة الشعب اقترحت على النهضة تشكيل "حكومة الرئيس".

وقال الأمين العام لحركة الشعب، سالم الأبيض، لـ"العرب" إن الحركة تقترح أن يتم تشكيل حكومة الرئيس دون المساس بالأحكام الدستورية، بحيث يكلف قيس سعيد شخصية سياسية بتشكيل الحكومة مباشرة، دون تكليف زعيم النهضة بتشكيل الحكومة لأنها لن تقرر على التوافق مع الأحزاب في هذه المسألة، وفق رأيه.

وأكد الأبيض أن قوة الشرعية الانتخابية التي حظي بها قيس سعيد في الانتخابات الرئاسية تمنحه تفويضاً سياسياً للتدخل في محادثات تكوين الفريق الحكومي في ظل تمسك النهضة بتزعّم الحكم رغم فشلها في إدارته منذ ثماني سنوات.

وجرى ليلة الأربعاء، لقاء بين الرئيس التونسي المنتخب، قيس سعيد، والأمين العام لحركة الشعب زهير المغزاوي وعضو مكتبها السياسي سالم الأبيض في مقر إقامته. وتناقش سعيد وقياديا حركة الشعب لمدة استغرقت ساعة ونصف الساعة بشأن الوضع الحالي في البلاد وموقف حركة الشعب من تشكيل الحكومة واقتراحها حكومة الرئيس.

واتضحت رغبة الرئيس التونسي المنتخب قيس سعيد في المشاركة في محادثات تشكيل الحكومة الجديدة، يوماً قبل توليه رسمياً منصب رئاسة الجمهورية، حيث أكد إثر تصريحه بمكاسبه لدى هيئة مكافحة الفساد، عزمه العمل على تشكيل الحكومة، وفق أحكام الدستور.

وقال سعيد "سنعمل في البداية على تشكيل حكومة لا يجب أن تكون حكومة مثل حكومات السنوات الماضية، مشكلة وفق محاصصات حزبية وتصفية حسابات وتوزيع مناصب".

ورغم تزايد مخاوفه من فشله في تشكيل حكومة في الأجل الدستورية، يصر الحزب الإسلامي في تونس على اتباع سياسة المناورات، فتعلن النهضة تارة ترشيح الغنوشي لرئاسة الحكومة، ثم تسدرك بإعلانها فتح المجال للمفاوضات بشأن منصب رئاسة الحكومة وتحاول جاهدة إقناع حلفائها المرتقبين بخياراتها حتى لو تتطلب الأمر أن تتخلى عن دورها في تكليف شخصية بتشكيل الحكومة ومنحه لقيس سعيد.

قررت حركة النهضة الإسلامية الاستعانة بالرئيس التونسي المنتخب قيس سعيد والتعويل على قوة الشرعية الانتخابية التي يحظى بها كسند سياسي في مسار المحادثات الجارية بشأن تكوين ائتلاف حاكم في تونس، وذلك بعد أن وجدت نفسها في مأزق فرضته عليها الشروط التي طرحها الأحزاب المعنية بتشكيل الحكومة الجديدة.

### بسام حمدي

قيس سعيد من خلال مساعدتها في مفاوضات تشكيل الحكومة وخلق توافق سياسي بينها وبين الأحزاب المعنية بتشكيل الحكومة، لا سيما أن حزب التيار الديمقراطي وحركة الشعب أعلن دعمهما لسعيد وتقاربهما السياسي معه. واعتبر العمي الوريثي أن لرئيس الجمهورية دوراً هاماً في تسهيل ولادة الحكومة وإيجاد أرضية مشتركة، تمكن النهضة من تكوين حكومة تحظى بثقة البرلمان.

### النهضة ترشح راشد الغنوشي لرئاسة الحكومة التونسية الجديدة وتطرح أوراقها على طاولة الحوار

وقسّر عضو النهضة توجه الحركة للاستعانة بقيس سعيد بما يحظى به من دعم شعبي وسياسي واسع، معتبراً أن "الفوز الذي حققه قيس سعيد يعطيه الشرعية الكاملة لممارسة صلاحياته الدستورية، وهو رئيس لكل التونسيين". وتحاول حركة النهضة فك الحصار السياسي والدستوري المفروض عليها في مسار تشكيل الحكومة وإيجاد سند سياسي يساعدها في تقريب وجهات النظر، في ظل عدم قدرتها على تشكيل حكومة ضامنة لأغلبية برلمانية تمنحها الثقة في البرلمان ومع تمسك الأحزاب المدعوة إلى مشاركتها في الحكم بشروط هذه الأحزاب.

ويحتم الدستور التونسي على النهضة، باعتبارها الحزب الأول في الانتخابات التشريعية، ترشيح شخصية لتشكيل حكومة في أجل شهر يمدد لمدة واحدة، فإذا فشل في ذلك يمنح الدستور الرئيس حق اختيار الشخصية التي يراها الأقدر على تشكيل الحكومة في مدة أقصاها شهران إضافيان. وفي حال

تونس - دفع ضعف التمثيلية البرلمانية لحركة النهضة الإسلامية، الحزب الفائز في الانتخابات التشريعية التونسية، إلى محاولة الاستعانة بالشرعية الانتخابية لرئيس الجمهورية قيس سعيد كسند سياسي يعول عليه في إنجاح مفاوضات تشكيل الحكومة الجديدة.

وأدركت حركة النهضة انسداد أفق تشكيل الحكومة التونسية الجديدة أمام تمسكها بتعيين شخصية من صفوفها رئيساً للحكومة مقابل تمسك الشريكين المحتملين له في الحكم، حزبي التيار الديمقراطي وحركة الشعب، بتعيين شخصية مستقلة لقيادة الفريق الحكومي أو تشكيل حكومة الرئيس بالتعاون مع الرئيس المنتخب قيس سعيد، وبدأت تبحث عن سند سياسي يفك عنها عزلتها السياسية ولوحت بطلب مساعدة من الرئيس التونسي

قيس سعيد الذي يحظى بدعم سياسي واسع وشريعية انتخابية قوية. وأثبت تصريح أحد قياديي الحزب الإسلامي، العمي الوريثي، مخاوف الحركة من فشلها في تشكيل الحكومة في الأجل الدستورية المضبوطة بمدّة ثلاثين يوماً بعد الإعلان عن النتائج النهائية للانتخابات التشريعية، وتوجهها إلى الاستناد سياسياً إلى شرعية قيس سعيد في مفاوضات تشكيل الحكومة.

وقال الوريثي إن الحركة تعول على دور الرئيس التونسي قيس سعيد الذي استلم مهامه رسمياً أمس الأول الأربعاء في إنجاح المفاوضات المتعقبة لتشكيل الحكومة الجديدة. وبيّن أن حركة النهضة تعول على الدور المهم للرئيس قيس سعيد في تخلي الصعوبات التي يمكن أن تعترض عملية تشكيل الحكومة الجديدة.

وفازت النهضة في الانتخابات التشريعية بأغلبية طفيفة مكنتها من الحصول على 52 مقعداً، وهو ما جعلها تواجه صعوبات في إقناع حلفاء بالانضمام إلى تحالف حكومي بسبب الإشتراطات المسبقة، وفي ظل تواجد أحزاب لها نتائج متقاربة.

ويسعى الحزب الإسلامي إلى الاستعانة بقوة الشرعية الانتخابية والدعم الحزبي للرئيس

التي كانت تتردد في الأضواء، حيث أكد إثر تصريحه بمكاسبه لدى هيئة مكافحة الفساد، عزمه العمل على تشكيل الحكومة، وفق أحكام الدستور. وقال سعيد "سنعمل في البداية على تشكيل حكومة لا يجب أن تكون حكومة مثل حكومات السنوات الماضية، مشكلة وفق محاصصات حزبية وتصفية حسابات وتوزيع مناصب". ورغم تزايد مخاوفه من فشله في تشكيل حكومة في الأجل الدستورية، يصر الحزب الإسلامي في تونس على اتباع سياسة المناورات، فتعلن النهضة تارة ترشيح الغنوشي لرئاسة الحكومة، ثم تسدرك بإعلانها فتح المجال للمفاوضات بشأن منصب رئاسة الحكومة وتحاول جاهدة إقناع حلفائها المرتقبين بخياراتها حتى لو تتطلب الأمر أن تتخلى عن دورها في تكليف شخصية بتشكيل الحكومة ومنحه لقيس سعيد.

## محاكمات المحاسبة تستثني الرئيس الجزائري عبدالعزيز بوتفليقة

الاحتجاجات الشعبية المتواصلة منذ ثمانية أشهر.

ورغم أن الرجل الذي ترأس الجزائر طيلة 20 سنة، استطاع أن يفكك أكبر وأقوى التوازنات التي كانت تحرك السلطة من الخلف، وتلقي بنفوذها في أكبر الملفات العسكرية وجهاز الاستخبارات، إلا أن الحاصل هو أن الرجل لم يكمل مهمته بعدما كانت نهايته على يد قائد أركان الجيش الجنرال أحمد قايد صالح، حيث دفعه للاستقالة في الثاني من أبريل الماضي، وهو في بيته بلباس الأسترخاء. وأثبتت التطورات أن الرجل الذي أنقذه بوتفليقة، في مطلع الألفية من التسيير من المؤسسة العسكرية، هو الذي أطاح به في نهاية المطاف، رغم ما يُداول عن عقد منوي بين الرجلين حول عدم الحياة والبقاء في السلطة معاً أو الرحيل منها معاً.

ويجهل الرأي العام الجزائري رد فعل بوتفليقة على ضغوط التحني التي فرضها عليه قادة الجيش بعد اندلاع أحداث الصراخ الشعبي، أو موقفه من الرجل القوي الآن في السلطة والجيش الجنرال قايد صالح، إلا أن الخطوة التي يتلقاها في إقامة الرئاسة والعناية المستمرة لشخصه، وإبعاده عن المسألة والحساب إلى حد الآن تثير الاستفهام حول فرضية صفقة معينة، خاصة في ظل حرص السلطة الحالية على إعادة إنتاج نفس النظام عبر الانتخابات الرئاسية القادمة، وعدم إثارة أي ملف فساد بوتفليقة نفسه، ولا أي من أفراد عائلته أمام القضاء، وما يتابع به شقيقه ومستشاره هو سياسي أمني صرف.



لا للإفلات من المحاسبة

أجنبية، بعد إعلان استقالته من رئاسة الجمهورية في الثاني من أبريل الماضي، وأن ما تم تداوله عن انتقاله للإقامة في سويسرا أو دولة الإمارات عار من الصحة. ومنذ إصابته بجلطة دماغية في أبريل عام 2013، أقعدته نحو ثلاثة أشهر في مستشفى فال دوغراس الفرنسي، أثار وضعه الصحي لغطاً كبيراً في الجزائر، بسبب تضارب الروايات عن الوضع الصحي الحقيقي للرجل، وتعهد مؤسسة الرئاسة أسلوب التعقيم على الملف.

ولم يعرف عن الرجل منذ تنحيه عن السلطة مطلع أبريل الماضي، أي موقف من التطورات المتسارعة في البلاد، لا سيما سجن شقيقه الأصغر ومستشاره الشخصي في سجن البليدة العسكري بتهمة التآمر على قيادة الجيش، فضلاً عن استقالة شقيقه الآخر ناصر بوتفليقة، من منصبه كأمين عام لوزارة التكوين والتعليم المهنيين منذ عدة أشهر.

وكان تقرير أجنبي تحدث منذ أسابيع عن أن "الرجل لم يعد يعير الشأن العام في البلاد، والأزمة السياسية التي تتخبط فيها، اهتماماً. ويركز اهتمامه فقط على شؤون العائلة وملف سجن شقيقه"، لكن التقرير لم يشير إلى الوضع الصحي الحقيقي للرجل، لا سيما وأن مصادر أخرى تحدثت عن أن "بوتفليقة قليلاً ما يستيقظ في اليوم من غيبوبته".

ويعتبر استحواذ الحلقة الضيقة في الرئاسة السابقة على شؤون السلطة، وإدارتها من الخلف باسم الرئيس بوتفليقة منذ نحو سبع سنوات، والدفع به إلى انتخابات الرئاسة التي جرت في 2014، ثم التحضير لنفس السيناريو في أبريل 2019، ما استفز الشارع وفجر

الاستفتاء الذي يحظى به الرجل إلى حد الآن نتيجة صفقة سياسية غير معلنة بينه وبين السلطة الحالية، وترعاه عواصم إقليمية، لضمان عدم المساس بشخصه وسلامته كما تم الاتفاق في بادئ الأمر، لما استقدم قادة الجيش الرئيس بوتفليقة من منفى اختياري لقيادة البلاد عام 1999. وتفيد تقارير محلية بأن الرئيس الجزائري الأسبق، لا يزال في إقامة الرئاسة بضاحية زوالدة (غربي العاصمة)، رفقة أفراد من عائلته، حيث يحظى هناك برعاية وعناية شخصية وصحية، تدرج في مزايا وخدمة الرئيس، كالإقامة والطاقم الطبي والتنقل لإجراء الفحوصات الدورية في الخارج.

ونفت تلك التقارير أن يكون عبدالعزيز بوتفليقة، قد غادر البلاد إلى وجهة

### صابر بليدي

الجزائر - تستثني المحاكمات القضائية لمحاسبة رموز النظام الجزائري المزعول، الرئيس الجزائري الأسبق عبدالعزيز بوتفليقة رغم تحميله مسؤولية ارتكاب عدة تجاوزات من طرف عدد من المسؤولين السابقين القابعين في السجون.

وتذكر رئيس الوزراء السابق المسجون أحمد أويحيى، للمحققين في أحد الملفات الضالعة فيها، أنه كان "ينفذ قرارات وسياسات الرجل الأول في الدولة"، مبيناً أن منصبه في النظام الرئاسي الذي تنتهجه البلاد منضبط بتقيد للسياسات والقرارات التي يتخذها رئيس الجمهورية.

ويشير تصريح أويحيى المنقول عن مصادر مقربة من فريق الدفاع، إلى تحميل الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة المسؤولية الكاملة عن الأوضاع التي آلت إليها البلاد، وأن الفريق الحكومي كان عبارة عن البات تنفيذ سياساته وقراراته، وهو تلميح مثير لأسباب وخلفيات بقاء الرجل بعيداً عن المساءلة والحساب، رغم الزج بالكثير من الوجوه والشخصيات العاملة معه في السجن بتهمة الفساد وتبديد المال العام.

ورغم تحميله المسؤولية السياسية والأخلاقية عن الأوضاع السياسية المضطربة في البلاد منذ قرابة العام، كونه كان الرجل الأول في الدولة وصاحب القرار الأول، إلا أن الرئيس الجزائري الأسبق يبقى إلى حد الآن بعيداً عن الحساب، وفوق ذلك يحظى بمزايا وخدمات الرئيس.

ولم يستبعد مصدر مطلع أن يكون الاستفتاء الذي يحظى به الرجل إلى حد الآن نتيجة صفقة سياسية غير معلنة بينه وبين السلطة الحالية، وترعاه عواصم إقليمية، لضمان عدم المساس بشخصه وسلامته كما تم الاتفاق في بادئ الأمر، لما استقدم قادة الجيش الرئيس بوتفليقة من منفى اختياري لقيادة البلاد عام 1999. وتفيد تقارير محلية بأن الرئيس الجزائري الأسبق، لا يزال في إقامة الرئاسة بضاحية زوالدة (غربي العاصمة)، رفقة أفراد من عائلته، حيث يحظى هناك برعاية وعناية شخصية وصحية، تدرج في مزايا وخدمة الرئيس، كالإقامة والطاقم الطبي والتنقل لإجراء الفحوصات الدورية في الخارج.

ونفت تلك التقارير أن يكون عبدالعزيز بوتفليقة، قد غادر البلاد إلى وجهة